قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٥٢ لسنة ٢٠١٦

بشأن إجراءات الفحص الإشعاعى للواردات من اليابان

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تنظيم العمل بالإشعاعات المؤينة والوقاية من أخطارها ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنمية التصدير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ فى شأن تيسير إجراءات الفحص والرقابة على السلع المستوردة والمصدرة ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ فى شأن إجراءات الفحص والرقابة على الصادرات والواردات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠١٥ بشأن إجراء الفحص الإشعاعى لبعض المنتجات من اليابان ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التجارة والصناعة ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يستمر وقف استيراد الخردة والفضلات المعدنية وخبث وغثاء المعادن الواردة من اليابان .

(المادة الثانية)

تخضع الواردات من السلع ذات المنشأ اليابانى للإجراءات الآتية :

المجموعة السلعية	الإجـــراء
الأسماك والمنتجات البحرية	تقديم شهادة موثقة من الجهة الحكومية المعنية باليابان مصاحبة للرسالة توضح «مكان وتاريخ الإنتاج وميناء الشحن» . تقديم شهادة موثقة من الجهة الحكومية المعنية باليابان ببيانات التحليل الإشعاعى مصاحبة لرسائل الأسماك والمنتجات البحرية الواردة من المقاطعات المتأثرة بالإشعاع . يتم الفحص الإشعاعى فى ميناء الوصول مع الأخذ فى الاعتبار الإجراءات الأوروبية .
الأغذية ومواد الأعلاف والخامات الأرضية	تقديم شهادة موثقة من الجهة الحكومية المعنية باليابان توضح «مكان وتاريخ الإنتاج وميناء الشحن» . يتم الفحص الإشعاعى فى ميناء الوصول مع الأخذ فى الاعتبار الإجراءات الأوروبية .
كافة السلع الأخرى	يتم الفحص الإشعاعى فى ميناء الوصول مع الأخذ فى الاعتبار الإجراءات الأوروبية .

(المادة الثالثة)

يلتزم التوكيل الملاحى والمستورد متضامنين بإعادة تصدير الشحنات المرفوضة خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يومًا من تاريخ الإخطار بالرفض .

(المادة الرابعة)

يُلغى القرار رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠١٥ المشار إليه .

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٢٨ فبراير سنة ٢٠١٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء

مهندس/ شريف إسماعيل